قياس أثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية

" دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة"

الباحثة

دينا محمد أمين سعد الدين شعبان

كلية التجارة – جامعة المنصورة

د/ محمود السيد الناغى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة –جامعة المنصورة

د/ عصام عبد المنعم اسماعيل

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة –جامعة المنصورة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية، وكذلك دراسة أثر المنافسة على معدلات الاقراض والودائع فى البنوك، كما استهدف البحث ايضاً تحليل لأثر المنافسة على العلاقة بين المخاطر متمثلة فى (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة) وجودة التقارير المالية، وتم التركيز على نوعين فقط من أنواع المخاطر وذلك وفقاً لاهميتهم النسبية، حيث صنفت مخاطر الائتمان فى المركز الأول ومخاطر السيولة فى المركز الثانى.

تمت الدراسة بالتطبيق على القوائم المالية للبنوك المصرية المقيدة بالبورصة وعددها (١٤) بنكا، فى الفترة من عام ٢٠١٧م وحتى عام ٢٠٢٠م.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- وجود أثر سلبى معنوى للمنافسة على جودة التقرير المالى للبنوك المصرية المدرجة بالبورصة.

٢- وجود أثر سلبى معنوى للمخاطر (الائتمان، السيولة) على جودة التقرير المالى للبنوك المصرية المدرجة بالبورصة.

٣- وجود أثر سلبى ذو دلالة احصائية للمنافسة على العلاقة بين المخاطر (الائتمان، السيولة) وجودة التقرير المالى للبنوك.

واخيراً تم التوصل إلى أن المنافسة والمخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان والسيولة بشكل خاص تؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار المالى، والتى يمكن أن تؤثر سلبياً على جودة التقرير المالى للبنوك ويتفق ذلك مع فرضية استقرار المنافسة. *وتوصى الدراسة بتطوير هيكل والمقومات المادية والموارد البشرية بإدارة المخاطر بالبنوك لمواجهة وإدارة كل من المخاطر والمنافسة فى سوق العمل.*

المصطلحات الرئيسية

المنافسة، المخاطر ، جودة التقارير المالية.

Abstract

The study aims to test the impact of competition and risks on the quality of financial reports, as well as study the impact of competition on lending and deposit rates in banks. Only two types of risks, according to their relative importance, were classified as credit risk in the first place and liquidity risk in the second place.

The study was carried out by applying to the financial statements of the 14 Egyptian banks listed in the stock exchange, from 2017 to 2020.

The study reached the following results:

1- There is a significant adverse effect of competition on the quality of the financial report of the Egyptian banks listed on the stock exchange.

2- There is a significant adverse impact of risks (vital, liquidity) on the financial quality of Egyptian banks.

3- There is a negative, statistically significant effect of competition on the relationship between risks (credit, liquidity) and the quality of banks' financial report.

Finally, it was concluded that competition and risks in general, and credit and liquidity risks in particular, lead to a state of financial instability, which can negatively affect the quality of banks' financial report, and this is consistent with the hypothesis of competition stability. The study recommends developing the structure, material components and human resources in risk management in banks to face and manage both risks and competition in the labor market.

Key words

Competition, risk, quality of financial reporting.

اولاً: مقدمة الدراسة

هدفت الأزمة المالية التى تعرضت لها العديد من الشركات حول العالم فى السنوات الاخيرة إلى اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات المهنية والرقابية بموضوع جودة التقارير المالية، وذلك لأن القوائم

المالية تعد الوسيلة الرئيسية التى تقدم من خلالها الإدارة المعلومات المالية عن المنشأة، لتفى بمسئوليتها تجاه الملاك وغيرهم من أصحاب المصالح فى توفير المعلومات التى ليس لديهم سلطة الحصول عليها بشكل مباشر من المنشأة، ويعتبر رقم الربح المحاسبي من أهم أرقام القوائم المالية التى يعتمد عليها أصحاب المصالح فى تقييم اداء المنشأة الحالى والتنبؤ بأدائها المستقبلى.

وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية من أهم العوامل التى تُؤثر على جودة التقارير المالية وذلك لأنها تتمتع بخصائص نوعية وهى المقاييس المعيارية التى يجب أن تتحقق فى المعلومات المحاسبية لتحقيق أهدافها، فهى تتكون من ٤ خصائص وهى (ذات صلة، موثوقة، قابلة للمقارنة، مفهومة)، ويتم تنفيذها وفقًا للقواعد واللوائح المعمول بها وتتضمن عنصر الامتثال للقوانين واللوائح كأحد المعايير التى تؤثر على جودة التقارير المالية وحتى تكون مفيدة فى إتخاذ القرارات، وذلك لأن التقارير المالية التى تحتوى على معلومات غير صحيحة سوف تؤثر بالسلب على متخذى القرارات الاستثمارية (Amka, 2020).

ومن هنا يجب قيام النظام المحاسبى بمراقبة نوعية المعلومات والعمل على تحسين جودتها، لأنها تؤثر على الشفافية فى القوائم المالية (Fan & Zhang, 2012).

اضافت التطورات الراهنة فى مجال المنافسة، وثورة المعلومات والاتصالات ضرورة تطوير التقارير المالية، لدعم الثقه فيها ولإعادة التوازن للمؤسسات، ولتعزيز الافصاح والشفافية فى التقارير المالية (الناغى وآخرون، ٢٠١٧).

كما تشير التطورات التكنولوجيا والتحولات العالمية فى الاقتصاد وإزالة الحواجز إلى تغير المنافسة التى تواجهها البنوك حيث كانت فى الماضى تقليدية، وتخضع لنظام عمل محدد، وأدت هذه التطورات إلى توسع البنوك فى تقديم خدمات مصرفية حديثة، وتنوع أنشطة البنوك ومن ثم تطورت مفاهيم إدارة المخاطر، وتغير العديد من المفاهيم التقليدية وخاصة فيما يتعلق بالتقسيم التقليدى للبنوك حيث زاد عدد البنوك وفقاً لانشطتها(صالح، ٢٠٠٦).

آشار (الميهى، ٢٠١٥) إلى أن الأنظمة البنكية تتعرض خلال ممارسة أنشطتها إلى عدة مخاطر تُودى إلى حدوث تقلبات متوقعة أو غير متوقعة فى الارباح المستقبلية، ومن ثم تؤثر على الاستثمار وذلك يحقق تأثير مباشر على كل من القيمة الاقتصادية للبنك وحقوق الملكية، كما تُودى المخاطر ايضاً إلى فقد قدرة البنك على تحقيق الأهداف المنشودة.

وينبغى أن يعتمد البنك المركزى على سياسة نقدية إنكماشية فى أوقات السيولة المفرطة لدى البنوك وذلك للحد من المخاطر، وعلى العكس يجب على البنوك أن تتبع سياسة نقدية توسعية فى أوقات السيولة الشحيحة وذلك لتعزيز الاستثمار(Acharya & naqvi, 2012).

وتعمل البنوك على الحد من المخاطر وذلك بتعين شخص يسمى مدير لجنة المخاطر يقوم بتعين مسئول لكل نوع من أنواع المخاطر وتتمثل وظيفته فى(اكتشاف المخاطر، تحليل المخاطر، تحديد علاقته بالمخاطر الأخرى، معرفة احتمال حدوثه وقياس درجة خطورته، كيفية التعامل معه) (ناصف، ٢٠١٢).

وإذا كان الهدف النهائى هو الحد من المخاطر، فمن الضرورى أن يكون هناك نظرة شاملة للنظام المالى من أجل تحديد ورصد المصادر. ويجب أن يكون هناك إطار قوى لرصد وتقييم الاستقرار المالى، وإدارته بالتدخلات القادرة على منع النظام من الدخول فى تكوينات صعبة، وأن يكون قادرا على تقييم الهيكل المتطور باستمرار للنظام المالى.

ثانياً: الدراسات السابقة

١- دراسة Boyd &Nicolo (2005) بعنوان "The theory of bank risk taking and competition revisited"

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المنافسة والمخاطر التى تتعرض لها البنوك، مع توضيح تأثيرها على المنظيمين ومحافظى البنوك المركزية، وكيف تتأثر نتائجنا المالية من خلال المنافسة وأثرهاعلى السوق.

اسفرت الدراسة إلى أن:

١- هناك علاقة ايجابية بين المنافسة التى تتم بين البنوك والمخاطر التى تتعرض لها.

٢- يكون التنافس بين البنوك على الودائع والقروض، ويتم تحديد سعر الفائدة للقروض على أساس مخاطر المشروع.

٣- تزيد البنوك فى استخدام القوة السوقية لرفع سعر الفائدة للقروض وذلك مع تزايد تكاليف التمويل.

٢- دراسة Laeven & Levine (2009) بعنوان "Bank governance, regulation and risk taking"

سعت تلك الدراسة إلى معرفة هل هناك علاقة بين مخاطر البنوك و هيكل ملكيتها وأنظمتها المصرفية ؟.

توصلت الدراسة إلى:

١) أن التنظيم المصرفى له تأثيرات مختلفة على مخاطر البنوك، اعتماداً على القوة النسبية للمساهمين فى هيكل إدارة كل بنك.

٢) أن البنوك فى وجود أصحاب القوى تميل إلى اتخاذ مخاطر أكبر، ولكن العلاقة بين المخاطر والملكية ضعيفة فى ظل وجود قوانين حماية المساهمين، وذلك للتخفيف من مشكلات الوكالة وهذا من أجل تعزيز مخاطر البنوك.

٣) حملة الأسهم لديهم حافز قوى لزيادة الخطر من قبل المديرين غير المساهمين وأصحاب الديون.

وتعتمد أثر المخاطر المصرفية بشكل حاسم على الانظمة المصرفية ومن ثم على هيكل ملكية كل بنك، وأثر هذه المخاطر ممكن أن يكون إيجابي أو سلبي لأعتماده على هيكل ملكية البنك. ويؤدي تجاهل هيكل الملكية إلى إستنتجات غير كاملة وخاطئة فى بعض الأحيان.

٣- دراسة Delis & Kouretas (2011) بعنوان "Interest rates and bank risk-taking"

تهدف الدراسة إلى إجراء تقيم شامل لمخاطر البنوك، ومعرفة أثر هذه المخاطر على سعر الفائدة.

وتم تطبيق هذه الدراسة على ١٨ بنك خلال الفترة من (٢٠٠١:٢٠٠٨).

توصلت الدراسة إلى:

١) يتم إجراء التقييم الشامل فى البنوك، عن طريق وضع سياسة نقدية تنظر فى سلوك البنوك التى تميل للخطر حيث أن السياسة النقدية المستخدمة تكون مترابطة مع الاستقرار المالى.

٢) وجود علاقة سلبية قوية بين المخاطر وسعر الفائدة، أى أن كلما إنخفض سعر الفائدة زادت المخاطر المصرفية. وهذه العلاقة أقوى بالنسبة للبنوك التى تشارك فى الأنشطة المصرفية غير التقليدية (إصدار شهادات الايداع القابلة للتداول)، وزيادة حجم البنود خارج الميزانية العمومية(الاقتراض طويل الاجل).

٣) تلعب الأنشطة المصرفية غير التقليدية والرسملة والسلطة الرقابية والاشرافية دوراً مركزياً فى اختيار سلوك المخاطر .

٤- دراسة Maddaloni & Peydró (2011) بعنوان "Bank risk-taking, securitization, supervision, and low interest rates: Evidence from the Euro-area and the US lending standards"

استهدفت تلك الدراسة تحليل تأثير المخاطر فى البنوك على المعايير الخاصة بالاقراض، وطرق تطبيق هذه المعايير حيث تتطلب المصارف الوطنية معلومات ربع سنوية.

قامت الدراسة بعمل دراسة تجريبية على مجموعة من البيانات فى منطقة اليورو (Euro).

توصلت الدراسة إلى أن:

١) زيادة المخاطر المصرفية أدت إلى إنخفاض مستويات القروض (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل)، وتختلف تأثير المخاطر على القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل حيث تتأثر القروض قصيرة الأجل بدرجة أكبر من القروض طويلة الأجل.

٢) تتأثر المخاطر بشكل مباشر وغير مباشر بالتزامن مع ارتفاع نشاط التوريق وضعف معايير الرقابة المصرفية.

٥-دراسة غنيمي (٢٠١٤) بعنوان' مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك: دراسة تحليلية'

استهدفت تلك الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، فى خفض تكاليف خدمات قطاع البنوك التجارية، لدعم القدرة التنافسية،مع الحفاظ على جودة الخدمات وتحسينها لمواجهة المنافسة السائدة فى هذا القطاع.

أسفرت نتائج الدراسة إلى أن أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على زيادة القدرة التنافسية بين البنوك من خلال خفض تكلفة الخدمات المصرفية، عن طريق استبعاد الانشطة التى لا تضيف قيمة. والحفاظ على الجودة من خلال عمليات التحسين المستمر والتطوير، وزيادة ربحية البنك، من خلال زيادة حصة البنك فى السوق، عن طريق جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء القدامى كنتيجة لتلبية احتياجات العملاء، وتحقق مصداقية البنك، وتخفيض التكلفة، والاهتمام بجودة الخدمة المقدمة.

٦- دراسة Corona et al. (2014) بعنوان "Accounting Information Quality, Interbank Competition, and Bank Risk-Taking"

تمثل هدف الدراسة فى معرفة أثر المنافسة وجودة المعلومات المحاسبية من حيث (الملاءمه) على المخاطر فى البنوك.

قامت الدراسة بتحديد تكلفة الانذارات الكاذبة التى تتحملها البنوك عند بيع الأصول.

نتائج الدراسة تتلخص فى:

١- يجب تحسين نوعية المعلومات المحاسبية لأن غير ذلك قد يحرض البنوك إلى اتخاذ المزيد من المخاطر وهنا تكون المنافسة أقل كثافة.

٢- ينبغي أن تتم المنافسة بشكل منظم وذلك لتعزيز استقرار البنوك.

٣- لابد من توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، حيث تعمل هذه المعلومات على التقليل من تكلفة الانذارات الكاذبة عند بيع الأصول وتحسن من كفاءة متطلبات رأس المال.

٤- تستجيب البنوك للمنافسة واتخاذ المزيد من المخاطر بقوة كبيرة فى سوق الودائع، وذلك عند زيادة تكاليف الودائع.

٧- دراسة Cristina& MARINELA (2015) بعنوان **"Analysis Of The Evolution Of The Competitive Environment In The Romanian Banking Sector, The 2010-2014 Period"**

سعت الدراسة إلى معرفة أهمية جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك. وكيف يتم تحفيز المنافسة فى تقديم الخدمات المالية للأفراد، وذلك عند تحليل البيئة التنافسية فى القطاع المصرفى الرومانى.

شملت عينة الدراسة عدد من المؤسسات الائتمانية وذلك فى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤، وتتألف الدراسة من ٤٠ مؤسسة ائتمان منهم ٩ على الأقل فروع لبنوك أجنبية .

أسفرت الدراسة إلى:

١. لخلق بيئة تنافسية عادلة لابد من وجود عدة تسهيلات مثل تزويد خدمات الدفع بواسطة بطاقة الانترنت والأجهزة النقالة، زيادة الكفاءة والشفافية والخيارات من حيث طريقة دفع المستخدمين (المستهلكين والتجار).

٢. المحافظة على التوازن بين تنافس الشركة وحماية المستهلك، وبالتالى منع التجار من دفع رسوم أعلى من التكاليف الفعلية.

٣. لا بد من العمل على الحد من الممارسات المنافية للمنافسة المحتملة.

٨-دراسة Sarkar & Sensarma (2016) بعنوان **"The relationship between competition and risk-taking behaviour of Indian banks"**

تناولت الدراسة تحليل أثر المنافسة على الاستقرار فى الاسواق المصرفية.

اختبرت الدراسة علاقة المنافسة باستقرار الاسواق المصرفية تطبيقاً على خمسة انواع من المخاطر وهما (مخاطر السوق، مخاطر الاصول، مخاطر راس المال، مخاطر السيولة، و مخاطر التوقف عن السداد) وتحليلها لمعرفة مدى تاثيرها بتركز السوق عليها للفترة (١٩٩٩:٢٠١٣).

تتلخص نتائج الدراسة من أجل تحقيق ذلك الهدف إلى نتائج متناقضة فى العلاقة بين المنافسة والمخاطر فى مجال البنوك حيث توصل إلى عدة آراء فى هذا الأثر يتمثل الرأى الأول فى أن المنافسة تمثل خطر فى الأسواق المصرفية حيث تعمل على رفع أسعار الفائدة على الودائع، وبالتالى تزيد من المخاطر، بينما يتمثل الرأى الثانى فى أن المنافسة فى سوق القروض يمكن أن تؤدى إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تقليل المخاطر.

٩-دراسة Muda et al. (2017) بعنوان "The Influence Of Human Resources Competency And The Use Of Information Technology On The Quality Of Local Government Financial Report With Regional Accounting System As An Intervening"

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير كفاءة الموارد البشرية واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقرير المالى.

توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الموارد البشرية واستخدام تكنولوجيا المعلومات لها تأثير ايجابى وكبيرعلى نظام المحاسبة المالية. كما توصى الدراسة بضرورة وجود برنامج تدريبى شامل لتحسين كفاءة الموارد البشرية لزيادة جودة التقرير المالى.

١٠-دراسة غبور (٢٠١٨) بعنوان" تصور مقترح لإدارة الكراسى العلمية بالجامعات المصرية كمدخل لتعزيز قدرتها التنافسية فى ضوء بعض التجارب العربية والعالمية"

تناولت هذه الدراسة طرح مفهوم القدرة التنافسية للجامعات ومعايير ومؤشرات قياسها، لكى تتمكن المؤسسه من خلق ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق أسبقية على منافسيها فى المجال.

قامت الدراسة على المنهج الوصفى لوصف المشكلة، مع توضيح الفرق بين مصطلح القدرة التنافسية والميزة التنافسية.

نتائج الدراسة تتلخص فى:

١- المنافسة هى القوى الخارجية التى تؤثر على استمرار وبقاء ونجاح أى منظمة.

٢- تساعد القدرة التنافسية للوصل إلى الميزة التنافسية.

٣- هناك اختلاف بين القدرة التنافسية والميزة التنافسية، حيث تشير القدرة التنافسية إلى الاستخدام الأمثل للامكانات المتوفرة من الموارد المالية والبشرية والفنية والتنظيمية وغيرها، والتى تساعدها

فى تطبيق استراتيجياتها التنافسية، بينما تعرف الميزة التنافسية بأنها التقنية أو المهارة الذى يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تختلف عما يقدمه الآخرون، وتنتهى الميزة التنافسية بانتهاء مصدرها أو تقليدها، وذلك من قبل المؤسسات المنافسة، بينما تتميز القدرة التنافسية باستدامتها.

١١-دراسة Al-Dmour et al. (2018) بعنوان **"The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic'attributes (type, size and experience)"**

استهدفت تلك الدراسة إلى تحسين فهم أهمية جودة التقارير المالية.

شملت الدراسة الشركات المساهمة الأردنية، حيث يشير العديد من الباحثين إلى أنه داخل المؤسسات، يجب الاهتمام بالمعايير والقوانين المحاسبية لكل دولة، لأنها تؤثر على ادارة المحاسبة.

توصلت الدراسة إلى أن:

١) يعتبر التقرير المالى الدقيق والمؤهل اداة فعالة لإجراء التحليل المالى وتحليل الجدوى والتفسير.

٢) جودة التقرير المالى تضمن وتفرض على الشركة تقديم معلومات جيدة ودقيقة، مما يقلل بدوره من الغموض وتضارب المعلومات المقدمة لكل من المساهمين، وأصحاب المصلحة وغيرهم من المشاركين فى السوق المهتمين بسلامة وموثوقية ذلك التقرير.

٣) المعلومات عالية الجودة تضمن الحد من مخاطر المعلومات والسيولة.

٤) يوفر التقرير المالى الجيد للمستخدمين المعلومات والبيانات المالية، والتى تعتبر أساسية فى التعاقد على الديون.

٥) التقارير المالية عالية الجودة تقلل من عدم التكافؤ، والمعلومات غير المتماثلة التى تنشأ من الوكالة المتضاربة. كما أنه يساعد وكلاء السوق على فهم كامل لجميع عمليات الشركة وأنشطتها من خلال الحد من الغموض الذى يحيط ببعض الأحداث.

٦) جودة المعلومات المحاسبية لها تأثيرات حاسمة على تصورات المشاركين فى السوق حول التوزيع والقرارات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

ووجود تقارير مالية عالية الجودة لها تأثير إيجابي على كفاءة الاستثمارات للشركات الخاصة والأداء المالى، وذلك لما يؤديه بدوره إلى زيادة المدفوعات الضريبية والاقراض من البنوك.

١٢- دراسة محمد (٢٠٢٠) بعنوان " أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن فى دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية"

اختبرت الدراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية، وتبنى معايير التقارير المالية الدولية - مقاسه بمستوى التحسن فى دقة توقعات المحللين الماليين.

اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٥ محلل مالى من العاملين فى شركات الوساطة المقيدة بالبورصة، وفى شركات تداول الأوراق المالية.

اسفرت الدراسة إلى أن هناك تاثير ايجابيى بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية، وبين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح. وذلك من خلال انخفاض نسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لعينة الدراسة فى فترة ما بعد تبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالمقارنة بنسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لنفس العينة فى فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

تكييف معايير التقارير المالية الدولية، بما يتوافق مع بيئة التقرير المالى المصرى، حتى يمكن الاستفادة من تبنى معايير التقارير المالية بأقصى درجة وزيادة الأثر الايجابى لها، بما يعود ايجابياً على جودة التقرير المالى، ومن ثم تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

خلال الأزمة المالية التى ظهرت فى عام ٢٠٠٧، تعرض جزء كبير من النظام المالى العالمى لضغوط شديدة مع تداعيات خطيرة على الاقتصاد، وقد اجبر تسلسل الأحداث التى إندلعت منذ صيف عام ٢٠٠٧ القطاعات العامة على التدخل من أجل استعادة الاستقرار المالى الذى فرض بدوره ضغوطا على المالية العامة فى العديد من بلدان الاتحاد الأوروبى، وأبرزت التكاليف المرتبطة بتلك التدخلات أهمية الحفاظ على النظام المالى المستقر وانتاج تقارير مالية عالية الجودة (Montagna & Kok, 2016, p.3).

وذكر (Isna & Willy, 2021) أن التقرير المالى الجيد هو تقرير مالى يفى بالخصائص التى تجعل التقرير المالى قابلاً للاستخدام الكامل قدر الامكان من قبل مستخدميه، وتستند هذه الخصائص إلى الإطار الأساسى لإعداد وتقديم البيانات المالية، كما أن هذه الخصائص لابد أن تتوافق مع المعايير المحاسبية المستخدمة.

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB) بتحديد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى:

١) ملاءمةالمعلومات. (Relevance)

٢) إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها. (Reliability)

ويتمثل الهدف الرئيسى للبنوك فى تحقيق "أقصي ربح بأقل مخاطر" حيث يكون الربح هو المعيار الرئيسى للحكم على كفاءة المنشأه والربح مؤشر قوى على نجاح المنشأه فى تحقيق أهدافها، وأيضا يقوم بتدعيم الموقف المالى للمنشأه ويزيد من قيمتها. ولكى يتم تحقيق هذا الهدف يتم استخدام ادوات ووسائل تختلف من بنك لآخر، ويظهر الاختلاف من خلال السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية للبنوك وأولويات هذه السياسات فى ضوء القيود والمحددات المحلية والخارجية لأنشطة البنوك المختلفة والمتنوعة (Delis & Kouretas, 2011).

حيث تعد البنوك من أكثر المجالات التى تتعرض للمخاطر، وتم ملاحظة تعاظم المخاطر بالاضافة إلى تغير طبيعتها فى السنوات الأخيرة، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنوك حيث أضيف إليها مجموعة مخاطر أخرى، مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التى تواجهها وكيفية إدارتها مما يدعو إلى تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر البنكية خاصة فى ضوء إتجاه العديد من البنوك نحو التعامل مع المستجدات البنكية ذات المخاطر المرتفع (Voloshyn& Voloshyn, 2013).

وتقوم البنوك بتوسيع الاستثمارات من خلال المنافسة فى سوق الودائع لجذب عدد أكبر من العملاء لكى يزيد من الحصة السوقية لها فتعمل على رفع سعر الفائدة على الودائع وهذا يكون له تاثير سلبى على ربحية البنك حيث تقل من الأرباح (Montes, 2013). مما يدفع البنوك إلى إتخاذ استثمارات ذات مخاطر عالية للحفاظ على ربحية البنك. وهذا يعنى وجود علاقة طردية بين المنافسة البنكية والمخاطر التى تتعرض لها، لذلك فى وجود المنافسة لابد من الحد من المخاطر العالية للحفاظ على متطلبات رأس المال(Boyd & Nicolo, 2005).

وتتمثل مشكلة الدراسة فى اختلاف نتائج الدراسات السابقة فى تحديد أثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية، أولاً، أيدت بعض الدراسات الأثر الإيجابي مثل دراسة (Boyd& nicolo, 2005; Cummins et al., 2017; Hu & Xie, 2016; corona et al., 2014)، ثانياً، أشرت العديد من الدراسات إلى الأثر السلبى مثل دراسة (Ogura, 2010; Hasan& Marinč, 2016; Carlson et al., 2019; Cuestas et al., 2020; Pruteanu-Podpiera et al., 2016; Sahul & Ibrahim . 2020; Prayoonrattana et al., 2020).

وأن معظم الدراسات تناولت العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار من منظور مخاطر الائتمان، ومع ذلك هناك عدد قليل من الدراسات حول العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار من منظور مخاطر السيولة، وتبرز أزمة السيولة الأخيرة الحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة.

تُعانى نماذج الاقتصاد الكلى التى تستخدمها البنوك المركزية التمثيل الحقيقى للقطاع المالى فى ظل المنافسة والمخاطر المصرفيه.

ومما سبق عرضه من اختلاف النتائج، يظل الجدل قائماً فيما يتعلق بأثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية.

وتأسيساً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة فى الأجابة على السؤل التالى: **هل يمكن أن تؤثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية فى البنوك** ؟ وإذا كانت تؤثر فما هو أتجاه ذلك التاثير؟.

ويتفرع من ذلك السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

١) هل تؤثر المنافسة على جودة التقارير المالية ؟
٢) هل تؤثر المخاطر على جودة التقارير المالية ؟
٣) هل تؤثر المنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقارير المالية؟

رابعاً: فروض الدراسة

وبناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الاول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية **للمنافسة** على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية **للمخاطر** على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

ويمكن للباحثة تقسيم الفرض الثانى إلى فرضين فرعيين على النحو التالى:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية **لمخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية للبنوك** التجارية
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمخاطر السيولة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية. وفى ظل انقسام المخاطر إلى مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة.

ويمكن للباحثة تقسيم هذا الفرض إلى فرضين فرعيين على النحو التالى:

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين **مخاطر الائتمان** وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين **مخاطر السيولة** وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

خامساً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على أثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية فى البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسى من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

١) التعرف على أثر المنافسة على جودة التقارير المالية.
٢) عرض أثر المخاطر على جودة التقارير المالية.
٣) تحليل لأثر المنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقارير المالية.

سادساً: أثر المنافسة والمخاطر على جودة التقارير المالية

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، أبلغ عشرات الباحثين تأثير المنافسة المصرفية على الأستقرار المالى، لكن نتائجهم تختلف بشكل كبير، حيث تدعم بعض الدراسات فرضية هشاشة المنافسة، والتى تؤكد أنه فى بيئة تنافسية تضطر البنوك إلى تحمل مخاطر مفرطة، مما يساهم فى هشاشة النظام المالى، وتؤكد دراسات أخرى فرضية أستقرار المنافسة، والتى تشير إلى أن البنوك فى بيئات أقل تنافسية قد يساهم فى عدم الأستقرار(Havránek & ˇZigraiová , 2015, p.2) .

وبعد إنهيار بنك ليمان برادرز فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ ، وما تلا ذلك من حاجة إلى إنقاذ عدد من البنوك الأوروبية، كان هناك قلق مؤخرًا بشأن العلاقة بين تركيز القطاع المصرفى والأستقرار المالى داخل البلد(Cuestas et al., 2020, p.2).

ولفت أثر المنافسة على الأستقرار المالى الانتباه على الصعيد العالمى، وصندوق النقد الدولى (٢٠١٣) يناقشان عدة قنوات تؤدى من خلالها المنافسة إلى زعزعة استقرار الأنظمة المالية (Hirata & Ojima, 2020, p.1).

ذكر(Havránek & ˇZigraiová , 2015, p.2) أن تأثير المنافسة على الأستقرار المالى أكبر فى البلدان المتقدمة، ولكن هناك آثار إيجابية لا تبدو قوية، وبعد ذلك، يعد حساب الجوانب المحتملة فى تأثير المنافسة على الأستقرار المالى أمرًا مهمًا وعادةً ما ينتج عنه تقديرات أصغر للصلة بين أستقرار المنافسة.

والمنافسة من العوامل الهامة التى تؤثر على كل من المخاطر، والربحية، وعلى وجه التحديد، ومن المسلم به عموما أن المنافسة فى السوق تؤدى إلى تغير سلوك التشغيل لدى البنوك، مما يؤثر بالتالى على مخاطر البنوك والربحية (Hu & Xie, 2016, p.1).

ولا يزال تأثير المنافسة المصرفية على الأستقرار المالى قضية مثيرة للجدل فى الأدبيات النظرية، ويمكن أستخدام نظريتين متعارضتين – فرضية أستقرار المنافسة وفرضية هشاشة المنافسة – لتبرير النتائج المتضاربة التى توجد غالبًا فى الدراسات التجريبية(Havránek & ˇZigraiová, 2015, p.5).

وتقدم النظرية الاقتصادية رأيين متعارضين حول العلاقة بين المنافسة المصرفية والأستقرار المالى، أي "فرضية هشاشة المنافسة" و "فرضية أستقرار المنافسة"، وتوضح وجهة نظر هشاشة المنافسة أنه عندما تزداد شدة المنافسة، فإن البنوك ليست قادرة على فرض رسوم إيجار احتكارية متميزة بسبب فقدان قوة السوق (تأثير سعر الفائدة)، مما يقلل من قيمة ميثاق البنوك، مما يجعلها أكثر عرضة للخطر فى وقت الأزمة (Ijaz et al., 2020, p.2).

ولا تقدم النظرية ارشادات واضحة حول العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى، فمن ناحية، فرضية هشاشة المنافسة بأن المنافسة تعوق الاستقرار، تجبر المنافسة القوية فى القطاع المصرفى للبنوك على تحمل المخاطر المفرطة فى البحث عن العائد، مما يؤدى إلى هشاشة النظام المالى بشكل عام، ومن ناحية أخرى، فإن المنافسة المتزايدة تجعل النظام المالى أكثر مرونة، مما يؤدى القطاع المصرفى التنافسى إلى إنخفاض معدلات الإقراض، مما يدعم ربحية الشركات، ومما يؤدى إلى إنخفاض مخاطر الائتمان للبنوك (Havránek & ˇZigraiová, 2015, p.3).

وأضاف (Cuestas et al., 2020, p.3) أنه إذا كان لعدد منخفض من البنوك قوة سوقية أكبر، فقد يزيد من المخاطر التى تتعرض لها محافظها، حيث أنها تميل إلى تحديد هوامش أعلى على أسعار الفائدة على القروض، وفى هذه الحالة ، سيتعين على العملاء دفع تكلفة أعلى للاقتراض، ومن المرجح أن يزيد عدد القروض غير العاملة، والمنافسة المتزايدة قد تؤثر على تكلفة رأس المال، مما يمنح الشركات والأفراد إمكانية الوصول إلى معدلات فائدة منخفضة، الأمر الذى من شأنه يعمل على تعزيز ربحية المشاريع الاستثمارية، وبالتالى تقليل مخاطر الائتمان وتعزيز الأستقرار المالى فى نهاية المطاف.

وذكر (Ijaz et al., 2020, p.17) للحفاظ على استقرار النظام المالى، يجب على الحكومات أيضا تشجيع البيئات المالية الموائمة من أجل تعزيز الروابط بين الاستقرار المصرفى والمنافسة المصرفية، والنمو الاقتصادى: لتحسين كثافة المنافسة، يجب على المنظمين بالإضافة إلى ذلك تبني استراتيجية حذرة نسبيًا لتقييم وأعتماد عمليات الأندماج والأستحواذ على المستوى المحلى.

وهناك إجماع من الباحثين (Cuestas et al., 2020, p.26-27.; Havránek & Zigraiová , 2015, p.35; Hirata & Ojima, 2020, p.2; Ijaz et al., 2020, p.17)

- المنافسة الشديدة بين البنوك يمكن أن تؤدى إلى زيادة عدم الاستقرار فى القطاع المصرفى، مما يؤدى إلى أزمة مالية ذات عواقب وخيمة على البنوك.
- تقليل المنافسة فى القطاع المصرفى يزيد النمو الاقتصادى.
- وجود علاقة غير خطية (عكسية) على شكل حرف U بين المنافسة والاستقرار المالى. وهذا يعنى أن درجة أعلى من القوة السوقية الناشئة عن انخفاض مستوى المنافسة ترتبط بانخفاض المخاطر من قبل البنوك وفى خطر إفلاس البنوك. وبعد ذلك تصبح العلاقة بين المنافسة واستقرار القطاع المصرفى سلبية.
- الحد من المنافسة فى القطاع المصرفى يعزز الاستقرار فى القطاع المصرفى. وبالتالى، فإن التصرف بناءً على الموقف السابق ذكره قد يؤدى بالفعل إلى زعزعة أستقرار النظام المصرفى، وخاصة خلال فترات الأزمات، ويمكن للسياسات القائمة على هذا الموقف أن تعيق النمو الاقتصادى.
- تجبر المنافسة القوية فى القطاع المصرفى للبنوك على تحمل المخاطر المفرطة فى البحث عن العائد، مما يؤدى إلى هشاشة النظام المالى بشكل عام.
- المزيد من قوة السوق تؤدى إلى سلوك بنكى أكثر خطورة (أستقرار المنافسة).

سابعاً: عينة الدراسة و مصادر الحصول على البيانات

ستقوم الباحثة ببدء عينة الدراسة من عام ٢٠١٧ لاستبعاد آثار الفترات غير المستقرة من العينة محل الدراسة، ومن ثم نظراً لأن عدد البنوك المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى ١٤ بنك فان فترة الدراسة ستكون من عام ٢٠١٧-٢٠٢٠ وقد سجلت تلك البنوك عدد ٥٦ مشاهدة (١٤ بنك × ٤ سنوات)، وباستبعاد عدد ٧ مشاهدة تتعلق ببيانات مفقودة لبعض البنوك المدرجة بالعينة وباستبعاد عدد ٤ مشاهدة خاصة بمجموعة من القيم الشاذة والمتطرفة، يصبح الحجم النهائى للعينة عدد ٤٥ مشاهدة، ويمكن تلخيص اجراءات تحديد العينة على من خلال الجدول التالى:

جدول اجراءات تحديد عينة الدراسة	
بيان	عينة سنوية
الحجم المبئى للعينة	٥٦
(-) البيانات المفقودة	٧
(-) القيم الشاذة والمتطرفة	٤
صافى العينة	٤٥

واعتمدت الباحثة على العديد من المصادر للحصول على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية، وهى: موقع البورصة المصرية وما يحويه من بيانات البنوك والقوائم المالية، وموقع معلومات مباشر مصر، وبعض المواقع الالكترونية للبنوك المدرجة وغير المدرجة فى البورصة المصرية، وقد استطاعت الباحثة من خلال هذه المصادر الحصول على البيانات التالية:

- القوائم المالية للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية ومحل التطبيق بعينة الدراسة.
- تقارير مجالس الإدارة وما يتعلق بها من ايضاحات.

ولأغراض تحليل بيانات عينة الدراسة يتضح وجود دمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية العرضية (Panel Data) وهى تعبر عن مجموعة المشاهدات التى يتم تكرار قياساتها عند عدد من الوحدات على عدة فترات زمنية ولهذا تتضمن هذه المشاهدات فى البيانات الزمنية المقطعية على الأقل بعدين؛ الأول بعد مقطعي عرضي (المستعرض) Cross – Sectional Dimension معرف بالمؤشر (i) والذى يمثل البنوك المدرجة بالبورصة المصرية، والبعد الثانى زمنى Time Series Dimension ويعرف بالمؤشر (t) الذى يمثل فترة الدراسة.

ثامناً: نتائج اختبارات الفروض الاحصائية:

تهدف الباحثة فى هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر المنافسة و المخاطر على حد سواء (كمتغيرات مستقلة) على جودة التقرير المالى (كمتغير تابع) للبنوك التجارية المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرى، بالاضافة إلى تحليل أثر الدور المعدل للمنافسة (كمتغير معدل) على العلاقة بين

المخاطر وجودة التقرير المالى. وذلك من خلال تشغيل نماذج اختبار الفروض الثلاثة. ويمكن توضيح نتائج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة على النحو التالى:

أولاً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

يقوم الفرض الأول بتحليل أثر المنافسة على جودة التقرير المالى للبنوك التجارية المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرى. وبالتالى، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٢) لاختبار الفرض الاحصائى الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٢) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول على النحو التالى:

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الأول

Dependent Variable: FRQ				
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Percentile	0.723	4.400	0.000	
Compet	-0.031	-3.705	0.001	1.236
Log Size	0.002	0.130	0.897	1.268
LEV	0.043	0.691	0.494	1.057
ROA	0.084	0.567	0.574	1.031
F-value	4.41			
N	45			
Adj.R2	54.10%			

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول الارتفاع النسبى بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٥٤.١% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلى فى جودة التقرير المالى بنسبة ٥٤.١%. وبالتالى، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل Compet الخاص بالمنافسة حيث أن (t-stat.= - 3.705>2; Sig.= 0.001<.05) كما يتبين أنه يحمل اشارة سالبة، ومن ثم يتبين أن المنافسة لها تأثير سلبى معنوى على جودة التقرير المالى، أى أن زيادة مستوى المنافسة يؤدى إلى انخفاض مستوى جودة

التقرير المالى متمثلاً فى بواقى نموذج الاستحقاقات لنموذج (Barth, et al., 2001) أى أن المنافسة تؤدى إلى زيادة حجم الاستحقاقات بالتقارير المالية للبنوك التجارية ومن ثم انخفاض الجودة، وهو ما يؤكد فرضية استقرار المنافسة.

مستوى الافصاح عن المخاطر يؤدى إلى زيادة وعى الأطراف ذوى المصلحة من مستمرين ومقرضين بالمخاطر المحيطة بالشركة ومن ثم زيادة طلبهم على رفع معدلات العائد على أموالهم المستثمرة. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أى مشاكل تتعلق بالازدواج الخطى (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.268).

وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن رفع مستويات المنافسة يؤدى إلى محاولة اظهار العديد من البنوك حالات السلامة المالية من خلال زيادة حجم الأرباح عن طريق استغلال فجوة الخيارات المحاسبية واستغلال الاستحقاقات المحاسبية وجذب حجم أكبر من العملاء ومن ثم الاضرار بجودة التقرير المالى للبنوك التجارية المدرجة بعينة الدراسة.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الأول للدراسة ورفض فرض العدم للدراسة على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى معنوى للمنافسة على جودة التقرير المالى للبنوك التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرى.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائى الثانى للدراسة:

يقوم الفرض الثانى بتحليل أثر المخاطر بشقيها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة (كمتغيرات مستقلة) على جودة التقرير المالى كمتغير تابع. وبالتالى، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٣) لاختبار الفرض الاحصائى الثانى للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٣) تم التوصل إلى النتائج المعروضة على النحو التالى:

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثانى

Dependent Variable: FRQ				
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Percentile	0.176	1.502	0.141	
CR	-0.690	-2.890	0.006	1.765
LR	-0.074	-2.824	0.001	1.707
Z-Score	-0.042	-2.056	0.002	1.669
Log Size	0.000	0.020	0.984	1.361
LEV	0.073	1.114	0.272	1.111
ROA	0.058	0.354	0.725	1.218
F-value	4.531			
N	45			
Adj.R2	53.40%			

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول الارتفاع النسبى بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٥٣.٤% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلى فى جودة التقرير المالى بنسبة ٥٣.٤%. وبالتالى، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة معنوية المتغيرات المستقلة CR, LR, Z-Score الخاصة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى للمخاطر بالبنوك حيث أن (t-stat.= -2.890, -2.824, -2.056>2; Sig.= 0.006, 0.001, 0.002 <.05) كما يتبين أنها جميعا تحمل اشارة سالبة، ومن ثم يتبين وجود تأثير سلبى معنوى لكل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى على جودة التقرير المالى، أى أن زيادة مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى يؤدى إلى انخفاض مستوى جودة التقرير المالى متمثلاً فى بواقى نموذج الاستحقاقات لنموذج (Barth et al., 2001) أى أن زيادة مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى يؤدى إلى زيادة حجم الاستحقاقات بالتقارير المالية للبنوك التجارية ومن ثم انخفاض الجودة، وهو ما يؤكد فرضية استقرار المنافسة. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطى (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.765).

وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن رفع مستويات المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى يؤدى إلى محاولة اظهار العديد من البنوك حالات السلامة المالية من خلال زيادة حجم الأرباح عن طريق استغلال فجوة الخيارات المحاسبية واستغلال الاستحقاقات المحاسبية وجذب حجم أكبر من العملاء ومن ثم الاضرار بجودة التقرير المالى للبنوك التجارية المدرجة بعينة الدراسة.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثانى للدراسة ورفض فرض العدم للدراسة على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى معنوى للمخاطر على جودة التقرير المالى للبنوك التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرى.

كما يمكن قبول الفروض الفرعية البديلة أيضاً على النحو التالي:

يوجد تأثير سلبى معنوى لمخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية

يوجد تأثير سلبى معنوى لمخاطر السيولة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية

ثالثاً: نتيجة إختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة:

يقوم الفرض الثالث للدراسة بأثر الدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقرير المالى. وبالتالى، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٤) لاختبار الفرض الاحصائى الثالث للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٤) تم التوصل إلى النتائج المعروضة على النحو التالى:

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثالث

Dependent Variable: FRQ				
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Percentile	2.075	6.784	0.000	
CR	-14.995	-5.296	0.000	4.745
LR	-3.209	-2.233	0.032	1.811
Z-Score	-3.609	-2.492	0.018	6.034
Compet	-0.089	-6.001	0.000	7.333
Compet*CR	-0.699	-5.081	0.000	6.608
Compet*LR	0.152	-2.284	0.029	4.614
Compet*Z-Score	-0.145	-2.485	0.018	6.333
Log Size	-0.017	-1.340	0.189	1.644
LEV	-0.011	-0.263	0.794	1.303
ROA	-0.041	-0.407	0.686	1.286
F-value	11.914			
N	45			
Adj.R2	88.20%			

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٨٨.٢% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والمعدلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٤) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلى فى جودة التقرير المالى بنسبة ٨٨.٢%. وبالتالى، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٤) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة معنوية المتغيرات المستقلة CR, LR, Z-Score, Compet الخاص بمستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى والمنافسة حيث أن حيث أن (t-stat = -5.296, -2.233, -2.492, -6.001 > 2 ; Sig. = 0.000, 0.032, 0.018, 0.000 <0.05)، ومن الملاحظ أنها جميعاً تحمل اشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى والمنافسة والمتغير التابع الخاص بجودة التقرير المالى. أى أن زيادة مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى والمنافسة يؤدى إلى انخفاض جودة التقرير المالى.

وفى هذا الصدد، يتبين ارتفاع معنوية المتغيرات المستقلة الخاصة بمستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى والمنافسة ويرجع ذلك إلى وجود المنافسة كأحد المتغيرات الرئيسية للتعديل فى العلاقة بين المخاطر وجودة التقرير المالى وهو ما يتماشى مع فرضية استقرار المنافسة.

ونتاجاً لذلك، يتبين للباحثة أن المتغيرات Compet*CR, Compet*LR, Compet*Z-Score معنوية حيث أن (t-stat = -5.081, -2.284, -2.485) كما يتبين أنها جميعا تحمل اشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين تطبيق الدور المعدل للمنافسة وجودة التقرير المالى، أى أن زيادة تطبيق الدور المعدل للمنافسة يؤدى إلى انخفاض مستوى جودة التقرير المالى. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أى مشاكل تتعلق بالازدواج الخطى (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 7.333).

وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان والسيولة بشكل خاص مصدر قلق لكافة الأطراف ذوى المصلحة بالمنشأة، ويزداد الأمر تعقيداً باحتدام المنافسة بين البنوك مما يفرض على تلك البنوك ارتفاع مستويات المخاطر، وفى هذه الحالة تؤدى ارتفاع مستويات المخاطر إلى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى التى قد تؤثر سلبياً على جودة التقرير المالى للبنوك ويتفق ذلك مع فرضية استقرار المنافسة.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثالث للدراسة ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى ذو دلالة احصائية للمنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقرير المالى للبنوك المدرجة بعينة الدراسة.

كما يمكن قبول الفروض الفرعية البديلة أيضاً على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين مخاطر السيولة وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية

يوجد تأثير سلبى ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

تاسعاً: النتائج والتوصيات

- النتائج

بعد تشغيل نموذج اختبار الفروض توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- وجود أثر سلبى معنوى للمنافسة على جودة التقرير المالى *للبنوك المصرية* المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرى، حيث أن رفع مستويات المنافسة يؤدى إلى محاولة اظهار العديد من البنوك حالات السلامة المالية من خلال زيادة حجم الأرباح عن طريق استغلال فجوة الخيارات المحاسبية واستغلال الاستحقاقات المحاسبية وجذب حجم أكبر من العملاء ومن ثم الاضرار بجودة التقرير المالى *للبنوك التجارية*.
- *وجود أثر سلبى معنوى للمخاطر على جودة التقرير المالى للبنوك المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية التجارية.*

كما يمكن قبول الفروض الفرعية البديلة أيضاً على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى معنوى لمخاطر الائتمان على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

يوجد تأثير سلبى معنوى لمخاطر السيولة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

حيث أن أى زيادة فى مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى يؤدى إلى انخفاض مستوى جودة التقرير المالى أى أن زيادة مستوى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومؤشر العسر المالى يؤدى إلى زيادة حجم الاستحقاقات بالتقارير المالية *للبنوك التجارية*.

- *يوجد أثر سلبى ذو دلالة احصائية للمنافسة على العلاقة بين المخاطر وجودة التقرير المالى للبنوك التجارية.*

كما يمكن قبول الفروض الفرعية البديلة أيضاً على النحو التالى:

يوجد تأثير سلبى ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

يوجد أثر سلبى ذو دلالة احصائية للدور المعدل للمنافسة على العلاقة بين مخاطر السيولة وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

وبشكل عام يمكن التوصل إلى أن المنافسة والمخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بشكل خاص تؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار المالى والتى قد تؤثر سلبياً على جودة التقرير المالى للبنوك ويتفق ذلك مع فرضية استقرار المنافسة.

- من خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة، يتم التوصية بالتالى

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة، توصى الباحثة بما يلى:

١- عدم الافراط فى المنافسة بين البنوك لأنها قد تهدد الملاءه المالية (بالإعسار) لمؤسسات معينة، وعلى المستوى الكلى، قد يعوق إستقرار النظام المصرفى كله. وتشجع البنوك على إتباع سياسات أكثر خطورة فى محاولة للحفاظ على أرباحها السابقة. وهناك أمثلة على السياسات ذات المخاطر العالية مثل إتخاذ المزيد من المخاطر الائتمانية لمحفظة القروض، وتخفيض مستويات رأس المال، أو على السواء، وارتفاع مستويات المخاطر تؤدى إلى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى التى قد تؤثر سلبياً على جودة التقرير المالى للبنوك.

٢- يجب أن يشجع البنوك على ضبط المنافسة وذلك من خلال إتباع استراتيجيات أكثر أمناً تساهم فى أستقرار النظام المصرفى بأكمله.

٣- قيام البنوك بصياغة وتطبيق الأساليب والاستيراتيجيات التى تجعلها فى مركز أفضل بالمقارنة بالبنوك الأخرى، وذلك من خلال استغلالها للكفاءات، والموارد، والمعارف، والقدرات التى تميزها عن غيرها.

٤- اهتمام البنوك بتطبيق أساليب الادارة الحديثة حتى تساعدها على خفض التكلفة، تحسين الجودة، ضمان الحصول على أكبر حصة فى السوق، ومن ثم تحقيق الربحية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الميهمى، رمضان عبد الحميد. (٢٠١٥). القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة فى ضوء مقررات بازل iiiومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. **مجلة الفكر المحاسبى.** كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ١٩، ع ٣، ص ص ٣٨٤-٤٥٨.

الناغى، محمود السيد؛ الزمنان، سعود غصاب محمد؛ حسن، كمال عبد السلام.(٢٠١٧). دور معايير المحاسبة والمراجعة الحكومية فى تطوير التقارير المالية بالتطبيق على دولة الكويت. **المجلة المصرية للدراسات التجارية- مصر**، مج ٤١، ع٣، ص ص ٣٢٩- ٣٩٠.

صالح، رشدى صالح عبد الفتاح. (٢٠٠٦). تأثير العولمة على البنوك فى مصر. **المؤتمر العلمى السنوى الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصا والتشريع**، ص ص ١-٢٠.

غبور، أماني السيد السيد.(٢٠١٨). تصور مقترح لإدارة الكراسى العلمية بالجامعات المصرية كمدخل لتعزيز قدرتها التنافسية فى ضوء بعض التجارب العربية والعالمية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج ٢٥، ع ١١٢.

غنيمي، سامي محمد أحمد. (٢٠١٤). مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة فى زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك: دراسة تحليلية . **مجلة البحوث التجارية**. كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج٣٦، ع١، ص ص١١٣-١٦٥.

محمد، سمير ابراهيم عبد العظيم.(٢٠٢٠). أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن فى دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية. **مجلة الفكر المحاسبى.** كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٤، ع ٢، ص ص ١-٥٤.

ناصف، مرفت صالح صالح. (٢٠١٢). إدارة المخاطر مدخل لتحقيق سلامة المدارس الثانوية الصناعية فى جمهورية مصر العربية. **الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، مج ١٥، ع٣٨، ص ص ٣٣-١٤٥.**

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

Acharya, V., & Naqvi, H. (2012). The seeds of a crisis: A theory of bank liquidity and risk taking over the business cycle. ***Journal of Financial Economics,*** *106*(2), 349-366.

Al-Dmour, A., Abbod, M., & Al-Balqa, N. (2018). The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic'attributes (type, size and experience).

https://bura.brunel.ac.uk/handle/2438/15768

Amka, A.(2020). Can Risk Management Improve the Quality of Local Government's Financial Statements?. ***International Journal of Innovation, Creativity and Change.*** Volume 11, Issue 6, 2020.

Boyd, J. H., & De Nicolo, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. ***The Journal of finance,*** *60*(3), 1329-1343.

Carlson, M. A., Correia, S., & Luck, S. (2019). The effects of banking competition on growth and financial stability: Evidence from the national banking era. *Available at SSRN 3202489.*

https://papers.ssrn.com/sol3/Papers.cfm?abstract_id=3202489

Corona, C., Nan, L., & Zhang, G. (2014). Accounting Information Quality, Interbank Competition, and Bank Risk-Taking. **The Accounting Review,** 90(3), 967-985.

Cristina, B. F., & MARINELA, B. (2015). Analysis Of The Evolution Of The Competitive Environment In The Romanian Banking Sector, The 2010-2014 Period. ***Annals-Economy Series,*** *3*, 97-107.

Cuestas, J. C., Lucotte, Y., & Reigl, N. (2020). Banking sector concentration, competition and financial stability: the case of the Baltic countries. ***Post-Communist Economies,*** *32*(2), 215-249.

Cummins, J. D., Rubio-Misas, M., & Vencappa, D. (2017). Competition, efficiency and soundness in European life insurance markets. ***Journal of Financial Stability,*** *28*, 66-78.

Delis, M. D., & Kouretas, G. P. (2011). Interest rates and bank risk-taking.***Journal of Banking & Finance,*** *35*(4), 840-855.

Fan, Q., & Zhang, X. J. (2012). Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality*. ***Contemporary Accounting Research,*** *29*(1), 38-56.

Hasan, I., & Marinč, M. (2016). Should competition policy in banking be amended during crises? Lessons from the EU. **European journal of law and economics**, 42(2), 295-324.

Havránek, T., & Zigraiová, D.(2015). Bank Competition and Financial Stability.

Hirata, W., & Ojima, M. (2020). Competition and bank systemic risk: New evidence from Japan's regional banking. ***Pacific-Basin Finance Journal***, *60*, 101283.

Hu, T., & Xie, C. (2016). Competition, Innovation, Risk-Taking, and Profitability in the Chinese Banking Sector: An Empirical Analysis Based on Structural Equation Modeling. ***Discrete Dynamics in Nature and Society***, *2016*.

Ijaz, S., Hassan, A., Tarazi, A., & Fraz, A. (2020). Linking bank competition, financial stability, and economic growth. ***Journal of Business Economics and Management***, *21*(1), 200-221.

Isna, Y., Yunita, F., & Willy, M. (2021, January). The Quality of Financial Statements and Performance of Zakat Institutions. In ***4th International Conference on Sustainable Innovation 2020-Accounting and Management (ICoSIAMS 2020)*** (pp. 298-305). Atlantis Press.

Laeven, L., & Levine, R. (2009). Bank governance, regulation and risk taking. ***Journal of Financial Economics, 93***(2), 259-275.

Maddaloni, A., & Peydró, J. L. (2011). Bank risk-taking, securitization, supervision, and low interest rates: Evidence from the Euro-area and the US lending standards. ***Review of Financial Studies***, *24*(6), 2121-2165.

Montagna, M., & Kok, C. (2016). Multi-layered interbank model for assessing systemic risk.

Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2830546.

Montes, C. P. (2013). The impact of interbank and public debt markets on the competition for bank deposits. ***The Spanish Review of Financial Economics***, *11*(2), 57-68.

Muda, I., Wardani, D. Y., Maksum, A., Lubis, A. F., Bukit, R., & Abubakar, E. (2017). THE INFLUENCE OF HUMAN RESOURCES COMPETENCY AND THE USE OF INFORMATION TECHNOLOGY ON THE QUALITY OF LOCAL GOVERNMENT FINANCIAL REPORT WITH REGIONAL ACCOUNTING SYSTEM AS AN INTERVENING. ***Journal of Theoretical & Applied Information Technology***, *95*(20).

Ogura, Y. (2010). Interbank competition and information production: Evidence from the interest rate difference. ***Journal of Financial Intermediation***, *19*(2), 279-304.

Prayoonrattana, J., Laosuthi, T., & Chaivichayachat, B. (2020). Empirical Measurement of Competition in the Thai Banking Industry. ***Economies***, *8*(2), 44.

Pruteanu-Podpiera, A., Weill, L., & Schobert, F. (2016). Banking competition and efficiency: A micro-data analysis on the Czech banking industry. ***In Global Banking Crises and Emerging Markets*** (pp. 52-74). Palgrave Macmillan, London.

Sahul Hamid, F., & Ibrahim, M. H. (2020). Competition, diversification and performance in dual banking: a panel VAR analysis. ***Economic Research-Ekonomska Istraživanja***, 1-27.

Sarkar, S., & Sensarma, R. (2016). The relationship between competition and risk-taking behaviour of Indian banks. ***Journal of Financial Economic Policy.***

Voloshyn, I., & Voloshyn, M. (2013). Integrated risk management in a commercial market-maker bank using the'cash flow at risk'approach.*Available at SSRN 2205570.*

ثالثاً: المراجع الأخرى

https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx

https://www.mubasher.info/countries/eg